المدى

رئيس مجلس الادارة
رئيس التحرير
فخري كريم

جريدة سياسية يومية

20 صفحة — 500 دينار

العدد (2614) السنة العاشرة - الاحد (7) تشرين الاول 2012

http://www.almadapaper.net Email: info@almadapaper.net

ملحق اليوم

12 موراي يفشل بالدفاع عن لقبه في اليابان

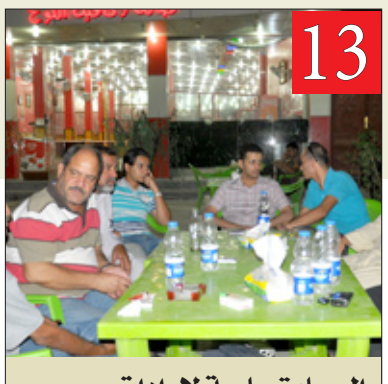

13 السماوة ساحة لإرادات تفرض قانون اجتثاث الفن!

19 مورينيو.. معشوق النساء الأول في إسبانيا

لجنة النزاهة: بيوت تبنى وترمّم بأموال الفقراء

اليوم قائمة جديدة بأسماء مسؤولين كبار فاسدين

□ بغداد/ محمد صباح

تكشف لجنة النزاهة في مجلس النواب اليوم في مؤتمر صحفي قائمة جديدة بأسماء مسؤولين كبار متورطين بملفات فساد مالي وإداري، تضم عددا من الوزراء ووكلاء الوزراء والمدراء العامين من سابقين وحاليين.

ولفتت اللجنة إلى أن هناك عشرة بيوت لمسؤولين كبار في الدولة تم ترميمها وتأهيلها داخل المنطقة الخضراء كلفت ملايين الدنانير من المال العام وسيتم الإعلان عن أسماء المسؤولين أصحابها.

وقال عضو اللجنة النائب طلال الزوبعي في تصريح لـ"المدى" أمس إن من "بين الوزارات المتورطة بالفساد وزارتي الدفاع والداخلية وبعض الموظفين السابقين في وزارة المالية"، كاشفا عن وجود "ضغوطات سياسية تمارس على لجنة النزاهة من قبل أحزاب وكتل هؤلاء الفاسدين من اجل عدم إعلان أسمائهم للرأي العام".

وقال الزوبعي "ان النزاهة النيابية لديها أسماء مجموعة كبيرة من المسؤولين في الدولة متورطين بقضايا فساد تتحفظ عن ذكر أسمائهم لحين اكتمال التحقيق معهم"، لافتا الى "ان الغرض من كشف اسماء المتورطين بهدر المال العام هو الحد من ظاهرة الفساد وسرقة المال العام".

وبشأن الاسباب التي ساعدت على انتشار ظاهرة الفساد في البلاد بعد عام ٢٠٠٣، اكد الزوبعي "أن جميع الاحزاب السياسية تستغل نفوذها وهيمنتها على وزارات الدولة لتمويلها ذاتيا"، مشيرا إلى أن "المحاصصة الطائفية هي من تساعد على شيوع ظاهرة الفساد والتأخير في ملاحقة المفدسين الهاربين خارج البلاد".

وكشفت لجنة النزاهة عن تورّط وزارات الدفاع والداخلية والمالية بعمليات فساد مالي وإداري كبيرة بلغت أكثر من ثلاثة مليارات دولار، مبينة أن جميع الأحزاب السياسية تستغل نفوذها وهيمنتها على وزارات الدولة لتمويلها ماليا بعدما نشأت صناديق اقتصادية داخل هذه الوزارات لتحويل الأموال إليهم.

■ التفاصيل ص٢

تجمع الانقاض في بلد ميزانيته ١٢٠ مليار دولار.. تصوير/ محمود رؤوف

الداخلية: سنعلن معلومات مهمّة عن حادثة تسفيرات تكريت

□ متابعة/ المدى

قالت وزارة الداخلية إنها ستعلن قريباً "نتائج التحقيق في حادثة هروب سجناء من سجن تسفيرات تكريت لأنها اكتشفت خيوطا مهمة عن العملية"، فيما كشف وزير العدل، عن أن سجون التسفيرات الموجودة في البلاد، وبضمنها سجن تكريت الذي حدثت فيه مؤخرا عملية هروب عشرات السجناء، بعيدة عن اختصاصات الوزارة العدل، وإنها تابعة لوزارة الداخلية حصراً.

وقال المتحدث الرسمي باسم وزارة الداخلية العقيد سعد معن في تصريح لـ"البغدادية نيوز" إن "اللجان التحقيقية توصلت الى حقائق مهمة بشأن حادثة هروب سجناء تسفيرات تكريت وان التحقيقات جارية لمعرفة ملابسات الجريمة والجهات التي تقف وراءها".

واضاف معن أن "الوزارة قامت بنشر صور وملصقات تعريفية خاصة بالهاربين الذين لم يتم القبض عليهم والبالغ عددهم ٦٨ هاربا في مناطق متفرقة من محافظة صلاح الدين والمحافظات المجاورة، لافتا إلى أن الحصيلة النهائية للمقبوض عليهم بلغت ٢٤ هاربا".

■ التفاصيل ص٢

النقابة الوطنية للصحفيين تعقد مؤتمرها التأسيسي في كانون الأول

□ بغداد/ المدى

عقدت اللجنة التحضيرية للمؤتمر التأسيسي للنقابة الوطنية للصحفيين سلسلة اجتماعات أقرت في آخرها عقد المؤتمر التأسيسي الذي سيعلن انبثاق النقابة الجديدة وبدء عملها الفعلي في مطلع كانون الأول المقبل في بغداد. وبعد التشاور مع قطاع واسع من الصحفيين والإعلاميين من الذين أيدوا تشكيل النقابة الجديدة، تم تشكيل لجنتين فرعيّتين لتولي الترتيبات المتعلقة بالانعقاد. كما قررت اللجنة التحضيرية عقد اجتماعات أسبوعية لمتابعة عمل اللجنتين وتكثيف التحضيرات والبدء بتسجيل أسماء الصحفيين والإعلاميين الراغبين بالانتماء إلى النقابة والمشاركة في أعمال المؤتمر التأسيسي.

وقال ناطق باسم اللجنة إنها تسلمت عشرات الطلبات من صحفيين بارزين للمشاركة في تأسيس النقابة الناشئة، وإن العمل جار على توثيق هذه الطلبات وحصرها.

وكانت اللجنة التحضيرية قد تشكلت من عدد من الصحفيين والإعلاميين البارزين والناشطين في قطاع المهنة في نيسان الماضي وعقدت عدة اجتماعات أعدت خلالها وناقشت مسودة النظام الداخلي الذي سيعرض على المؤتمر التأسيسي، وعرضت المسودة على خبراء قانونيين لإبداء ملاحظاتهم بشأنها بغية الوصول إلى صيغة قانونية نهائية لعمل النقابة الجديدة.

7 المالية النيابية تحمّل هيئة التقاعد مسؤولية تأخير مسودة تعديل قانون التقاعد

8 الجيش التركي يرد بالهجوم على سوريا بعد تحذير أردوغان

14 57 % من العراقيين ضمن مستوى خط الفقر.. منهم 23 % دون الخط!

خوفاً من كسر الحصار على إيران أو مساعدة نظام دمشق

مصادر لـ(المدى): قوة أميركية خاصة تراقب المطار والحدود والبنوك

□ بغداد/ مؤيد الطيب

أفاد مصدر مسؤول بوجود خبراء أرسلتهم الحكومة الأميركية يراقبون البنك المركزي من أجل التأكد من عدم تهريب الأموال، أو التأكد من عدم وجود عمليات غسيل أموال داخل البنك، ومراقبة الكمارك عن طريق هيئة الكمارك العامة للتأكد من عدم دخول المواد والبضائع الممنوعة للبلد، فيما أكد دخول قوة عسكرية أميركية إلى مطار بغداد الدولي لتصبح مسؤولة عن تفتيش الطائرات الإيرانية المتوجهة إلى سوريا عبر العراق، خوفاً من أن تكون تلك الطائرات محملة بالأسلحة لدعم النظام السوري الذي يواجه احتجاجات شعبية وانتفاضة مسلحة يقودها الجيش السوري الحر. وأكد المتحدث باسم التحالف الكردستاني النائب مؤيد طيب أن "هذا الأجراء يتم في حالة وجود أدلة لدى الحكومة الأميركية بأن السلاح ينقل جواً في الطائرات الإيرانية عن طريق أجوائنا، ولا بأس بهذه الخطوة إذا كانت مدعومة بموافقة حكومتنا، خاصة وإن النظام السوري شبه معزول عن العالم الآن، وتدل هذه الخطوة على براءة الحكومة من دعم النظام السوري، وهي دليل أيضاً على أن الحكومة تدعم الشعب السوري في ثورته".

فيما اعتبر المحلل السياسي سعد الحديثي أن ما يقال حول هذا الوجود الأميركي فيه نوع من المبالغة، مشيراً إلى أن المسألة فيها تدخل من أطراف تحاول إثارة النزاع ضد الجانب الإيراني.

وأضاف الحديثي "في حالة وجود اتفاق بين الحكومة والجانب الأميركي فعلى الحكومة الأميركية مراقبة الأجواء العراقية بشكل مكثف وكبير، لأن الخرق للأجواء لا ينحصر بالجانب الإيراني فقط، وعليها التحكم بالأجواء من أجل حماية البلاد من التدخلات الخارجية وليس فقط حماية الأراضي السورية من دخول الأسلحة لها عن طريق أجوائنا".

ومن الجدير بالذكر إن الحكومة بدأت في يوم الثلاثاء الماضي بمطالبة الطائرات الإيرانية المتجهة إلى سوريا بالهبوط في مطار بغداد الدولي لتفتيشها بعدما وعدت واشنطن بإجراء عمليات تفتيش عشوائية لمنع وصول أسلحة إلى دمشق.

وقالت السلطات إنها أجرت أولى عمليات تفتيش طائرة إيرانية بعد ظهر يوم الثلاثاء الماضي وسمحت للطائرة بالسفر إلى سوريا حيث أكدت عدم عثورها على أي أسلحة فيها.

■ التفاصيل ص٢

صفقات سلاح بالمليارات وسوريا وإيران حاضرتان بقوة

المالكي.. عين على موسكو وأخرى على ولاية ثالثة

□ بغداد/ المدى

يغادر رئيس الوزراء نوري المالكي غداً إلى موسكو في زيارة وصفها مراقبون بأنها محاولة منه للحصول على دعم روسيّ في صراعه مع خصومه السياسيين الذين يعتقد المالكي أنهم يحظون بدعم أطراف متنفذة داخل الإدارة الأميركية.

لكن المالكي قال قبل أيام إن "الدعوة التي وجهت لي من السيد بوتين قديمة، لذلك فإن هدف الزيارة أوسع من قضية الاتفاق على بعض الأسلحة"، أما الناطق باسم الحكومة علي الدباغ فقد اصدر بياناً جاء فيه "إن رئيس الوزراء سيناقش ثلاثة ملفات مهمة ستتصدر مباحثاته مع المسؤولين الروس تتركز على بحث تطوير العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية".

وكانت العلاقات الروسية العراقية قد شهدت تطورا واضحا توج بأطول زيارة يقوم بها وزير أجنبي إلى موسكو، وهي زيارة وزير الدفاع وكالة سعدون الدليمي التي استمرت شهرا كاملا، مصادر مقربة من الخارجية الروسية أكدت أن الوزير الدليمي حمل رسالة خاصة من رئيس الوزراء نوري المالكي للرئيس الروسي بوتين يشرح فيها موقف العراق من الأحداث الجارية في سوريا وما تتعرض له ايران من ضغوطات غربية.. كما حملت الرسالة مقترحا لإقامة حلف استراتيجي عسكري واقتصادي بين موسكو وبغداد تضاف لهما فيما بعد طهران ودمشق، لاسيما بعد تعاظم الدور الروسي المؤيد لكل من طهران في نزاعها مع العالم في شأن مشروعها النووي، وموقفها من النظام السوري الذي لا تزال تواصل مساندته بالأسلحة والخبراء والمعدّات، فضلاً عن إفشالها في مجلس الأمن الكثير من القرارات الدولية في شأنه.

مراكز البحوث الأميركية من جانبها رصدت التحركات العراقية تجاه موسكو حيث أشارت عدد من التقارير إلى أن رسالة المالكي الى بوتين جاءت بتوجيه من طهران التي ترى في موسكو حليفا مهما في منطقة تشهد اضطرابات سياسية.

فيما أشارت تقارير مقربة من الوفد العراقي الذي زار موسكو تموز الماضي إلى أن العراق وقع عقدا تجاوز الأربعة مليارات دولار لشراء أسلحة روسية تتضمن منظومة دفاع جوي، ودبابات وأسلحة مشاة وطائرات مقاتلة وطائرات هليكوبتر مقاتلة، فيما اكدت صحيفة الواشنطن بوست من جانبها أن المالكي يريد الضغط على الاميركان بمساعدته في الحصول على ولاية ثالثة وتضيف الصحيفة إن التلويح بحلف مع موسكو هو رسالة تحذير لواشنطن تفيد بأنها يمكن لها أن تخسر العراق لو أنها فرطت بالمالكي.

■ تقرير موسع ص٤

المالكي

لا حسابات ختامية و٦٠٪ من الموازنة لا يطّلع عليها البرلمان

نواب: لا نعرف كيف تصرف أموال الدولة

□ بغداد/ وائل نعمة

قال أعضاء في مجلس النواب من كتل مختلفة إن وزارات مهمة أصبحت مغلقة على نفسها ولا يمكن الوصول إلى آليات صرف الموازنة فيها، مؤكدين أن وزارات النفط والكهرباء والمالية من أكثر المؤسسات ضبابية بالنسبة لمجلس النواب. مشيرين إلى أن "ديوان الرقابة المالية يرسل تقارير شهرية إلى مجلس النواب يقدمون فيه آليات الصرف"، واصفين تلك التقارير بـ"غير الدقيقة" وان مجلس النواب يعلم ما نسبته ٤٠ ٪ فقط من آليات صرف الموازنة.

وكشفتْ عضو في التحالف الوطني أمس السبت عن حصولها على معلومات تفيد بأن موازنة العام المقبل تقارب مئة وثلاثة عشر تريلون دينار.

وطالبت النائبة عن كتلة الفضيلة سوزان السعد في بيان تلقت "المدى" نسخة منه، السلطة التنفيذية بتقديم الحسابات الختامية لموازنة عام ٢٠١٢ وما قبلها للوقوف على أداء الوزارات ومعرفة أسباب عدم صرف المبالغ المخصصة لبعضها وما هي العراقيل التي تقف أمام ذلك"، لافتة إلى أن "مجلس النواب يجهل حتى الآن أين صرفت مبالغ الموازنات السابقة وإذا ما عادت الى خزينة الدولة تحت أي باب وضعت؟" موضحة "أن تقديم الحسابات الختامية يجب ان يرافق كل موازنة يتم إقرارها".

وقالت النائبة نجيبة نجيب في اتصال مع "المدى" إن "مجلس النواب لم يتسلم إلى الآن حسابات ختامية للوزارات مصدقة من مجلس الوزراء"، متابعة "أن التقارير الواصلة إلى البرلمان ليست نهائية وآخر تقرير تسلمناه كان عام ٢٠١٠ وكان غير مصدق".

بالمقابل تقول نجيب إن الحكومة لديها مبررات بعدم التصديق على الحسابات الختامية، منها ما يتعلق بسلف قديمة لم يتم تسديدها أو أن أصحابها توفوا ولم يتم إطفاؤها، متابعة "مجلس النواب لم يصادق على المادة ٢٥ في الموازنة العامة المتعلقة بالسلف الحكومية ولذلك بقيت الأمور معلقة".

■ التفاصيل ص٣